الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

مـا مـسـتـقـبـل الـعـلاقـــة بـيـن الـديـن والـدولـــة الـعـربـيـة الـحـديـثـة؟

شاكر النابلسي

ولعل مرد ذلك يعود إلى أسباب كثيرة منها:

١- تبنّي الدولة العربية الحديثة بعد الاستقلال من الاستعمار الغربي غداة الحرب العالمية الثانية، بعض آليات الدولة العَلْمانية في الإدارة، والقضاء، والتربية والتعليم، ما لم يساعد على قيام دولة دينية.

٢- وقف العمل بالحدود والعقوبات الشرعية في كثير من الدول العربية، واستبدالها بقوانين مدنية عَلْمانية، مستمدة من الدساتير الغربية وعلى رأسها الدستور الفرنسي والدستور البلجيكي، ما لم يساعد على قيام دولة دينية.

٣-ظهور مفكرين من التيار الإسلامي الليبرالي، نادوا بضرورة فصل الدين عن الدولة، وقالوا بعدم وجود دولة دينية في التاريخ العربي الإسلامي السابق، كعلي عبد الرازق، وخالد محمد خالد، ومحمد خلف الله وغيرهم، مما لم يساعد على قيام دولة دينية.

٤- ظهور الأحـزاب والجماعات الإسلامية السياسية، التي كانت تنادي بقيام حكومات إسلامية، ولكنها في الوقت نفسه، كانت جاهلة بالفكر السياسي والفكر الديني أيضاً. وكانت دعواها دعوات إنشائية، خطابية، حماسية، عاطفية، خالية من الموضوعيـة، والفكر السياسي الجاد، ما لم يساعد على قيام دولة دينية.

٥- استخدام بعض الحكام العرب (السادات، والنـميري، والبشير) للدين وللجماعات الإسلامية سلاحاً سياسيا ضد أعدائهم من القوميين واليساريين، ما أوهم هذه الجماعات بـأن الدولـة العربية في طريقها إلى الدولة الدينية. وكـان ذلك كسراب الصحراء، ما لم يساعد على قيام دولة دينية.

٦- التركيز على التنديد بالعَلْمانية من قبل التيار الإسلامي، واتهامها بالكفر، والإلحـاد، والشيوعية، ما نفّر الشارع العربي منها، والذي هو بطبيعته شارع ديني، ما لم يساعد على قيام دولة عَلْمانية.

٧- مطالبة التيار الفكري العربي العَلْماني بالفصل الكلي للدين عن السياسة وليس فقط بإبعاد رجـال الدين عن السياسة، ما لم يجد قبولاً في الشارع العربي المتديّن الذي عرف الدولة العربية منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الآن كدولة دينية، وأن الحاكم كان دائماً صاحب دالين: دال الدين ودال الدنيا، ما لم يساعد على قيام دولة عَلْمانية.

٨- ارتباط العَلْمانية بالغرب باعتباره أصلها ومنبعها. وكان التيار الإسلامي والقومي على عداء شديد مع الغرب، ما جعل الشارع العربي يقف من العَلْمانية وكأنها جزء من الاستعمار الذي رحل بعصاه، ولكنه بقي بعقله، وآلياته، ومثقفيه، مما لم يساعد على قيام دولة عَلْمانية.

٩- ارتباط العَلْمانية بما فعله كمال أتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨) في تركيا في عام ١٩٢٣، وإعلانه العَلْمانية التركية، وتنديده بالدين، وإيقافه للحج، وتحويل بعض المساجد إلى متاحف، وإلغاء الحجاب، والمحاكم الشرعية، وغيرها من الإجراءات اللادينية الأخرى التي بدت معها عَلْمانية أتاتورك أقرب إلى الشيوعية منها إلى العَلْمانية. ونفّرت هذه الإجراءات التعسفية الشارع العربي المتديّن - بطبعه - من العَلْمانية ودعاتها، ما لم يساعد على قيام دولة عَلْمانية.

١٠- وأخـيراً، عدم وجود أرضية حضارية وتـربـة ثـقافية واجـتـمـاعـية جـاهـزة للغرس العَلْماني، كما كان عليه الحال في أوروبـا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ما لم يساعد على قيام دولة عَلْمانية.

أين مستقبل الدولة العربية الحديثة؟

ونحن نتصوّر، بأن يستمر تجاذب الأطراف على هذا النحو، طيلة القرن الحادي والعشرين بين دعاة الدولة الدينية ودعاة الدولة العَلْمانية، مع يقيننا بأن التيار العَلْماني هو الذي سيتغلب في النهاية، وستكون هنالك دولة عَلْمانية عربية حديثة ليست شبيهة بالعَلْمانية الغربية، وليست شبيهة بعَلْمانية أتاتورك، ولكنها عَلْمانية خاصة منبثقة من أرض الواقع الاجتماعي والثقافي والديـني العـربي. ولا تتعارض مع ثوابت الدين كالتوحيد، والصلاة، والصوم، والحج، والزكاة.. الخ. ولنا في ذلك أسبابنا الآتية:

١- لقد قطعت الدولة العربية الحديثة حتى الآن، أكثر من نصف الشوط نحو العَلْمانية، في الوقت الذي ابتعدت فيه عن ربط الدين والدولة ابتعاداً يعادل أكثر من قربها من العَلْمانية المتكاملة الشاملة. وكان قطع نصف هذا الشوط يتجلّى في المظاهر واتخاذ الآليات الآتية:

- إلـغاء المحـاكم الشرعية في معظم الدول العـربية، وإنشـاء المحـاكم المدنية بقوانين وضعية. وفي بعض الـدول بقيت المحاكم الشرعية، ولكن قُلّصت صلاحياتها بحيث اقتصرت على النظر في القضايا التي لها علاقة بالدين كالزواج، والطلاق، والإرث، ومسائل الوقف، وخلاف ذلك.

- سيطرة الدولة على المراكز الدينية، وتحويل جزء كبير منها نحو تدريس العلوم الطبيعية أو ما كان يُسمّى بـ "العلوم الدخيلة". وتكريس المؤسسات الدينية كدار الفتوى، والمفتي العام، لأسلمة القوانين المدنية، التي تصدر بين حين وآخر، وإصباغ الشرعية الدينية عليها.

- إلغاء إقامة الحدود والعقوبات الشرعية، من رجم، وجلد، وتعزير، وقطع رقبة، في معظم البلدان العربية، واستبدالها بعقوبات مدنية موضوعة.

- منع الترخيص للأحزاب الدينية السياسية بالعمل على الساحـة السياسية العربية، وحرمانها من دخول الانتخابات التشريعية بصفتها الدينية في البلدان العربية كافة.

٢- إن الصورة المظلمة التي قدمتها الجماعات الإسلامية والأحزاب الدينية، في العالم العربي، في النصف الثاني من القرن العشرين، قد أساء جداً إلى الدعوة لإقامة الحكومة الدينية. فالقدر الكبير من الإرهاب الذي حصل، والدماء البريئة التي أهدرت في هذه الفترة ببشاعة، وفظاعة، ووحشية، جعلت الشارع العربي يتساءل، ويقول: إذا كانت الجماعات الإسلامية تفعل كل هذا وهي خارج الحكم، فما هي فاعلة غداً إذا تسلّمت الحكم؟

٣-لقد كان لخفوت الدعوة الاشتراكية وانحسار المد القومي بعد رحيل عبد الناصر ١٩٧٠، أثر في خفوت الدعوة المضادة لها، وهي دعوة المد الإسلامي التي تبناها اليمين الملكي العربي، مقابل الدعوة القومية والاشتراكية التي تبناها اليسار الجمهوري العربي. فلم يعد التضامن الإسلامي شعاراً مؤثراً في الشارع العربي، كما كان عليه الحال في الستينيات، عندما كان شعارا القومية العربية، والاشتراكية، شعارين مؤثرين في الشارع العربي. ولعل هذا ما أفسح المجال للعَلْمانية البطيئة الهادئة لكي تتقدم، وتصبح هي الخيار.

٤- كان لدخول الثقافة العربية عموماً والشعر العربي والـروايـة العربية خاصة، مرحلة حداثية طليعية واضحة في النصف الثاني من القرن العشرين، أثر كبير في ترسيخ المفاهيم العَلْمانية الثقافية. وساعد الدولة العربية الحديثة على اجتراح الجرأة للتقدم خطوات نحو العَلْمانية في الاقتصاد والاجتماع والتربية والتعليم والإدارة.

٥- كان لدخول مدارس نقدية حداثية في الثقافة العربية كالبنيوية، والتفكيكية، والتشريحية، وغيرها أثر كبير في إخضاع جانب كبير من التراث العربي للنقد العلمي الموضوعي، الذي كان من ضمن نتائجه إثبات أن لا دولة دينية في الإسلام قامت بتطبيق سليم للإسلام ما عدا جانب معين في الدولة الراشدية. وقد ساعد هذا الدولة العربية الحديثة على السير قدماً نحو تبنّي مزيد من آليات الدولة العَلْمانية، ولو شكلياً، كما هو الحال في بعض الدول العربية.

٦- لا شك في أن التوسع في التعليم العلمي، وتقليص التعليم الديني، والتوسع في نشر الجامعات والمعاهد العلمية، وتخريج أعداد كبيرة من الشباب المتعلم، داخل الوطن العربي وخارجه، تعليماً علمياً خالصاً، قد بدأ يؤثر في توجه المجتمع العربي توجهاً عَلْمانياً، وساعد الدولة الحديثة على اتخاذ المزيد من الآليات العَلْمانية في إدارة دفة الحكم، وبناء المجتمع.

٧- إن العالم العربي جزء لا يتجزأ من هذا العالم السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي. ولا يمكن للعالم العربي أن يعيش بمفردة مكتفياً بذاته. والعالم كله الآن في شرقه وغربه، يتجه نحو الدولة العَلْمانية اتجاهاً كبيراً، ولم يعد في العالم الآن غير دول محدودة في الشرق الأوسط (منها إيران والسعودية) ذات حكم ديني لأسباب سياسية، وتاريخية محضة. وهذا التوجه العالمي نحو فصل الدين عن الدولة، وإبعاد رجال الدين عن السياسة، سوف يكون له أثره الكبير في الحاضر وفي المستقبل، على تنفيذ المزيد من آليات العَلْمانية في الدولة العربية الحديثة.

٨- لا شك في أن العوامل السياسية في العالم العربي، قد لعبت دوراً مهماً في تقدم وتخلّف خطوات تطبيق الآليات العَلْمانية في العالم العربي. ولا شك في أن وجـود الاستعمار العثماني (١٥١٦-١٩١٨) في العالم العربي، قد لعب دوراً كبيراً لصالح الدولة الدينية. كما أن وجود الاستعمار الغربي (١٩١٨-١٩٧٠) في العالم العربي قد لعب دوراً آخر في التنفير من الدولة العَلْمانية، التي هي فكرة غربية في الأساس، كما قلنا. إضافة إلى ذلك، محاولات يائسة لحل القضية الفلسطينية، التي ظلت القضية السياسية الأولى في العالم العربي نحو ستين عاماً (١٩٤٨-٢٠٠٩) والتي ارتبطت بمراحلها المختلفة بالجهاد الديني . ولكن مع زوال العهد العثماني (رمز الدولة الدينية)، وزوال الاستعمار الغربي، الذي بسببه حوربت الدولة العَلْمانية، وإقامة السلام مع إسرائيل الذي كان سبباً في نشوء الجماعات الإسلامية المطالبة بـالدولة الدينية الجهادية، وقيام الإدارة الذاتية الفلسطينية العَلْمانية على جزء من فلسطين - رغم أنها في جانب من جوانبها، كانت نتيجة كفاح الإسلاميين المطالبين بدولة دينيـة - إلى جانب دولة يهودية عَلْمانية، والدعوة من قبل بعض المثقفين لإقامة دولة عربية يهودية عَلْمانية موحدة على أرض فلسطين، كما سبق ودعا إدوارد سعيد، أسوة بما حصل في جنـوب إفريقيا بـين السود والبيض.. كل هذه العوامل حدّت، وقلّصت من فرص نجاح الدعوة لقيام دولة عربية دينية، والاتجـاه نحو تطبيق مزيد من آليات الدولة العربية الحديثة العَلْمانية.

٩- لا شك في أن دخول العالم العربي عصر الفضائيات أولاً، بعد حرب الخليج ١٩٩١، وعصر الانـترنت، ومـا بعد ذلك، وفتح آفاق العالم المعرفية والسياسية أمام المتلقي العربي، واتجـاه الفرد العربي إلى تبنّي هذه الآليات والاستفادة من الإنجـازات الكونية العلمية في الاتصال والإعلام وهدم السدود والحدود المعيقة لانتقال المعارف على هذا النحو، سوف يغذي الأفكار العَلْمانية في العالم العربي. كما سوف يساعد الدولة العربية على اتخاذ خطوات أخرى، لمزيد من التقدم نحو التطبيق العَلْماني.

١٠- وأخـيراً، فإن سقوط الاتحاد السوفياتي وانمحـاءه من الخـارطة السياسية العالمية وانفراد أمريكا - والغرب العَلْماني إلى جانبها - في قيـادة العـالم والـتأثير عليه سياسياً، وعلمياً، واقتصادياً، ووقوف أمريكا ضد الدولة الدينية، المتمثلة في إيران بشكل رئيسي، كذلك محاربتها، ومعاقبتها، ومطاردتها، للجماعات الإسلامية في الشرق الأوسط والأقصى، قد شدّ من ساعد التيار العَلْماني في العربي، وسوف يشدُّ من ساعده أكثر فأكثر في القرن الحادي والعشرين ويشجع الدولة العربية الحديثة على المزيد من التطبيقات العَلْمانية.

لم يضع الفكر العربي المعاصر تصوراً واضحاً لمستقبل العلاقة بين الدين والدولة في المجتمع العربي. وظل مستقبل العلاقة بين الدولة العربية الحديثة والدين مستقبلاً غامضاً، ربما لأن التيار الإسلامي لم يحسم أمره في هذا الموضوع، وأن التيار العَلْماني لم يحسم أمره هو الآخر. وذلك أن كلاً من هذين التيارين كانا يتجاذبان الأطراف دون الوصول إلى نتيجة حاسمة لصالح الدولة الدينية، أو لصالح الدولة المدنية.

رؤى في كـيـفـيـات تـفـعـيـل أجـنـــدة أعـــمـال الـمـحـافـظـات الـعـراقـيـة

صفد حسام الساموك

من يصنع أجندات المواطنين.. ومن يسلسل الأهميات؟

إن الإجابة على مثل هكذا نمط من التساؤلات، ينبغي أن تسبقه عوامل إيديولوجية وسياسية بـالدرجـة الأسـاس - البحث في المجـال الاجـتـمـاعـي، الـذي يجـري فيـه تصميم الأجـنـدة، وأي الـنـظـم السياسـية التي تحكمه؟.. وبالتأكيد فان أجندة توضع في أي من دولنا العربية، يـكـون لـلـسـلـطـة دور مـهـم في تحديد مفرداتها، خاصة مع تلك التي تعالج قضايا واحتياجات تحتل سلم الأولـويـة السياسية والاقتصادية.. فهي ترتبط في الغالب بأنظمة وسياسات مختلفة وتشريعات، فالأجندة - هنا - تصنعها السلطة.. وأدواتها، وما في حولياتها.

وفي الـغـرب.. يضـع الإعـلام الأجندة لرجال السياسة و المال، ويشكل في ذات الـوقـت خط التماس مع المواطن.. إذ ينظر إلى الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال - اليوم - على انه يصنع الأجندات ، ويضع برامجها محل التنفيذ، وهـنـاك من يذهب إلى ابعد من ذلك حين يجد: إن الإعلام بات من القوة بحيث انه قد يضع جدول أعمال الدولة السياسية بكاملها، بدلا من الحكومة نفسها... فيما تبرز علاقته بمنظومة الاقتصاد من خـلال الـنـظـر إلى وسائل الإعـلام كقوة محركة للتخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث تمثل هـذه الـوسـائـل قوة اقتصادية كبيرة، لها إمكاناتها الكبيرة في التأثير المباشر على الإنتاجية كما تساعد على تحقيق اكبر قدر ممكن من النمو، وتجد النظرية السياسية الاقتصادية في الإعلام، التي يؤخذ بفروضها هناك، إن: ((المؤسسة الإعلامية تعد جزءاً من النظام الاقتصادي الذي يرتبط بدوره ارتباطا شديدا بالنظام السياسي))، وتظهر هذه العلاقة من خلال اعتماد الاقتصاد على الإعلام لتحقيق غايات منها:

- دعم قيم المشروع الحر.
- دعم العلاقة ما بين المنتج وبين المستهلك وبناؤها.
- السـيطـرة عـلـى الصراعات الداخلية داخل البنى الاقتصادية.
- الربح أو الـتـرويـج للخدمة أو السلعة من خلال الإعلان.
- التنويه للتطور التكنولوجي لتخفيف نفقات الإنتاج والمنافسة من خلال امتلاك احدث المعدات.
- دعـم جـهـود تـوسـع الخدمات البنكية والتمويلية.

إن مـحـاولـة عـدد مـن النخب الأكاديميـة العـراقية في وضع أجـنـدة أعـمـال لـتـطـويـر واقـع المـحـافـظـات، في هـذه المرحلة بالذات، على وفق نهج المقاربة بين النظرية والتطبيق، والإفادة من الخبرات الجامعية والمختصة في مجالات تعنى مباشرة بيوميات المواطن العـراقي، وإخضاعها للدرس والبحث والنقاش، عبر نـدوات وورش عـمـل، وبالتالي عرضها أمـام السلطة، نعتقد إن فيها من الأهمية والـضـرورة ما تستدعي الاهتمام، وبحث سبل وضع استراتيجيات بديلة، لتلك التي اعـتـادت مجتمعاتنا لعقود تلقيها - جاهزة - من السلطة، تـلـك الأجـنـدة الـتـي تـسـعـى الـ (ISCRD) لإقرارها في مبتغى لتعزيز دور القطاع الخاص في إعـادة بناء المجتمع العراقي من خلال الشروع في عملية التنمية الاقتصادية، من منطلق الحرص على إعادة بناء العراق من خلال مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي ومشاركة الدولة في ذلك.

والى جانب أهمية تعديل أنماط تصميم الأجندات، وإشراك أجهزة خارجة عن الإطار الإداري للنظم السياسية في صياغتها، وفي وقت يتهم فيه الإعلام العربي بأنه (يروج فقط للأجندات الحكومية، ولا يصنع حتى الأجندة الخاصة به، وإنما هو مجرد ناقل حامل لأجـنـدة تُصنع خـارج نطاقه، تصوغها السلطة المهيمنة، جاعلة منها مرجعية رئيسة لفئات من المعلومات والمعطيات، تفترض على الجمهور أن يتقبلها بشكل ما وان يتبناها ضمن شروط معينة... الأمر الذي يتسبب لاحقا في وجـود فـجـوات معلوماتية خطيرة تحجب عن المواطن حقه الطبيعي في أن يحـصـل على معطيات واقـعـية ليتمكن من الإسهام في صياغة حياته وتقرير مستقبله)، تبيت الحاجة ماسة اليـوم، لـنـأي تلك الاتـهـامـات عن الإعلام العراقي الجديد، بتناوله للأجندات التي تهيئ لها النخب العلمية والبحثية والجامعية، لتطوير الـواقـع الـعـراقـي، وان تتجه نحو عقد اتفاقات شراكة إسـتـراتـيـجـيـة مـع الأجـنـدات التي تشكل موضوعاتها قضايا مهمة في حياة المواطن العراقي ومـتـطـلـبـات معيشته وتطوير مستقبله.

مجموعات المصالح

لكن.. ما دور الإعلام العراقي في ذلـك؟.. يقول كل من الأمريكيين جابريل ايهز الموند و جي. بنجهام بـاويـل، في مؤلـفـهـمـا الـشـهـيـر (السياسة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية): إن وسائل الإعلام تعد قناة مهمة لاتصال الأفـراد بـالـنـظـم الـسـيـاسـيـة الـحـاكـمـة، ضمن نطاق ما يعرف بالوسائل المشروعة للاتصال بالنسبة إلى السلطة، التـي يمكن الوصول إليها عبر وسيلتين هما قنوات الدخول السياسي أو الدستوري، (وهي تعد من الوسائل المشروعة بالنسبة للسلطة، والـتـي منها فـضـلا عـن وسـائـل الإعـــلام.. الأحـزاب السياسية، والدوائر الحكومية، والهيئات التشريعية والقضائية)... وقنوات الدخول الـقـسـري: وهـي الـوسـائـل غير المشروعة بالنسبة للسلطة- وفقا لمنظور الخبيرين في الاتصال السياسي الـدولـي - وقـد تلجا إليها المجموعات الساخطة، في حال عدم وجود قنوات الدخول السياسي أو عدم فاعليتها، وقد يسفر عنها وقوع أعمال عنف.

ويـزداد دور الإعـلام - هـنـا - بوصفه (قناة دستورية)، في تعزيز مطالب مجموعات المصالح (والتي من أقواها تلك التي تقوم على أساس المهنة أو الحرفة، ومنها نقابات العمال، واتحادات الـصـنـاعـيـين والاقـتـصـاديـين والـزراعـيـين ونـقـابـات الأطـبـاء والـفـنـانـيـن والـمـهـنـدسـيـن والمعلـمـيـن... وغـيـرهـم، وهـي تختلف مجموعات المصالح - في البنية والطراز والتمويل وقاعدة الـتـأيـيـد، بـاخـتـلاف المجتمعات السياسية العاملة في نطاقها، وبالتالي تختلف درجات تأثيرها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بقدر كبير، ويجب أن تكون هذه المجموعات قادرة على الوصول إلى صانعي السياسة الرئيسيين كي تكون فعالة، وهـي تختلف في التكتيكات الـتـي تستخدمها لتتمكن من تحقيق هذا الوصول، تبعا للفرص التي تتيحها بنية مصدر صنع السياسة فضلا عن قيمها الخاصة وطبيعة خياراتها)، حيث تشكل وسائل الإعلام قناة مهمة ورئيسية، تزيد فاعليتها في المجتمعات الديمقراطية، وتبذل مجموعات المصالح الكثير من الجهود لترى إن مصالحها تلقى اهـتـمـامـا ايـجـابـيـا في وسائل الإعـلام، فحين تحظى قضية ما باهتمام الإعلام، تكسب الرسالة الموجهة إلى السلطة وزنا إضافيا، ويمكن كذلك للإعلام أن يمارس دورا مهما في حشد التأييد لجهود مجموعات المصالح في حال طرح قضاياها عبر وسائله.

أجندة أعمال المحافظات

وتـشـيـر الـدكـتـورة مـنـى تركي المـوسـوي رئـيـسـة الجمعية الـعـراقـيـة لـلـدفـاع عـن حقوق المستهلك (ISCRD) إلى إن هـذه الأجـنـدة: تعد محاولة لـتـعـزيـز الـقـطـاع الـخـاص في إعـادة بناء المجتمع العراقي من خلال الشروع في عملية التنمية الاقتصادية، من منطلق الحرص على إعادة بناء العراق من خلال مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي ومشاركة الدولة في ذلك لما يملكه القطاع من دور مهم ورئيس في عملية تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد يعتمد على المركزية أساسا له، إلى اقتصاد يستند الى آلية السوق والانفتاح لكي يستطيع مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد الـدولي والـتـأقـلـم مـع المتغيرات الاقـتـصـاديـة الـدولـيـة محاولة منه لـلإفـادة من الفرص المتاحة بشكل امثل، ومواجهة التحديات الخاصة بعملية المنافسة التي يمكن أن تضعف من قدراته ومزاياه النسبية والتنافسية.

وتـحـدد هـذه الأجـنـدة الـتـي وضـعـت مسودتها بالتعاون مـع مجـلـس الأعـمـال الـعـراقـي (IBC) المعوقات الرئيسة الـتـي تـواجـه الـنـشـاط الخاص وتطوير القطاعات الاقتصادية في المحافظات مع وجوب توفير البـيـئـة الاسـتـثـمـاريـة الملائمة لتنشيط عمل القطاع الخاص وتحفيزه، كهدف رئيس لها. إذ إنـهـا تـركـز عـلـى تشخيص نقاط الخلل والضعف التي تحد من آلية عمل القطاع الخاص وعن مواكبته التطورات والتغيرات التي تجتاح الاقتصاديات العالمية وذلك عبر وصفة واسـعـة من المقترحات والتوصيات التي تساهم بشكل فاعل في معـالجـة نـقـاط الخلل وتجـاوز المعوقات، ويتم ذلك من خلال عرض المشاكل والتحديات الـتـي تـواجـه عمليات وأنشطة الاستثمار الخاص في القطاعات الرئيسة لكل محافظة وبخاصة المجـال الـصـنـاعـي والـزراعـي وقطاع النقل والتجارة والمقاولات عن طريق استقائها عبر المقابلات الشخصية لعينة واسـعـة من أصحاب المصالح ممثلين عن رجال الأعمال والمنظمات والجمعيات الفلاحية والـنـقـابـات الـعـمـالـيـة واتحـاد الـصـنـاعـات والـغـرف الـتـجـاريـة وكـذلـك مؤسسات المجـتـمـع المـدنـي ذات العلاقة فضلا عن الجهات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالمشاكل كونها مسؤولة عن الأخـذ بالمقترحات والحـلـول الـعـمـلـيـة والإصـلاحـات المطلوبة للارتقاء بواقع الصناعة والـزراعـة والمـقـاولات والتجارة والنقل، بما يعكس جملة الأهداف الوطنية العامة والقطاع الخاص لكل محافظة.

لقد تولى فريق العمل مهمة تقصي وجـهـات نـظـر الـقـطـاع الـخـاص حول طبيعة المشكلات الأساسية التي تعانيها ، من خلال اعتماد استمارة بحثية تضمنت محاور عدة ارتكزت في مضمونها حول مـا يمكن أن يسهم فيه القطاع الخـاص في عـمـلـيـة الإصـــلاح الاقـتـصـادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية حيث الانفتاح والمنافسة الاقتصادية وخاصة التجارية منها، وضرورة التكيف مع متغيرات البيئة الاقتصادية الدولية، حيث التغير المتسارع في بيئة الأعمال والمنافسة الدولية وسـرعـة تـطـبـيـق الـتـكـنـولـوجـيـا الصناعية والتأكيد على اقتصاد الـسـوق بـمـا يـعـكـس تـخـصـيـص المـوارد وإعـادة توزيعها بشكل امثل لتحقيق مستوى جودة أعلى وانخفاض في التكاليف (أسس التنافسية الجـديـدة) فقواعد اللعبة في تغير، وأساس المنافسة يشتد وذلك ما يتوجب العمل من اجل إيجاد بيئة أعمال تنافسية يستهدفها القطاع الخاص والذي يضطلع بدور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار وما في ذلك من دور فاعل يمكن أن تلعبه الـدولـة في تعزيز دور ومكانة النشاط الخاص من خلال تركيز الـتـدخـل الحـكـومـي في تخطيط السياسات العـامـة وان تعكس الخـطـة إسـتـراتـيـجـيـة للتنمية تشجع التغيير الهيكلي عن تقديم مسارات صحيحة للسوق وان يتمتع القطاع الخـاص بالدعم من اجـل حـيـازة التكنولوجيا والتدريب وإعادة الهيكلة والنفاذ إلى الـسـوق ونـشـر المعلومات وتقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة وذلـك لتمكين القطاع الخاص من النمو والمنافسة.

في صياغة الحل

ونعتقد إن عـلـى الإعـــلام أن لا ينتظر حتى وصول تلك الأجندات لمراحلها الأخـيرة.. فلكي تحقق وسـائـل الإعـــلام نجـاحـا في هذا الاتجـــاه، لابـد مبـدئيا مـن أن تكون دلالات الرسالة الموجهة إلى الجماهير مفهومة، وتأثيرها يعتمد على كثير من العناصر.. فليس معنى إن تنظيم فعالية بمستوى عـال من الأهـمـيـة عن المجتمع، تشتمل على مفردات تهم واقعه لم يتعرض لها من قبل، وتشكل إضـافـة نـوعـيـة جديدة لثقافاته، ونقل وقائعها مباشرة دون سابق تمهيد عبر وسائل الإعـلام، أن الرسـالـة أصبحت واضحة إلى الجمهور، وحققت الاسـتـجـابـة عـلـى وفـق الـقـدر المطلوب، بل لابد من أن تسبق تلك (الفعالية) تهيئة واسعة، تتناسب وحجم وقائعها، وبما يؤمن أن تلقى الرسالة قبولا متوقعا لدى فئة عريضة من الجمهور، لأنه حصل على تنويهات مسبقة عن ابرز مضامينها، و بالتالي يصبح مـوضـوع الـرسـالـة الإعـلامـيـة مناسبا للجمهور المتلقي، لأنه أدرك حجم أهميتها.

إن استثمار الخبرات والمعلومات لدى الجمهور المستهدف، والتي وفرتها (التمهيدات السابقة)، والبدء من عندها والبناء عليها في توجيـه الـرسـائـل، سيحقق قدرا أعلى من الاستجابة، من تلك التي تتحدث عن مفاهيم ومفردات لا يعي معانيها، وحـدود وحجم آثـارهـا الممكـنـة.. فـإن لم يكن الجمهور على وعـي بأهميتها، فعلى الإعـلام أن يفتح المسارات ويـحـفـز لـدى الجـمـاهـير الوعي بأهمية الرسالة الإعلامية التي يتبناها، ليدرك الجمهور بشكل أو بـآخـر أن الرسالة الإعلامية الـتـي يـتـلـقـاهـا لا تـكـتـفـي فقط بعرض الجانب الشكلي من وقائع الفعالية، ولكنها توفر مجالا آخر لتطوير واقعه ومعالجة قضاياه من خلال وضع الحلول من قبل أكـاديـمـيـيـن ومـتـخـصـصـيـن، أو الإشـارة إلى مـن يملك القدرة على إيجاد الحلول لهذه القضايا بإمكانية المشاركة في صياغة الحل، وهي مسؤولية الجميع.

آراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com